مجلة روافد
للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجلد 05 (01) جوان 2021 ص ص 427-443

التداعيات الاجتماعية لقانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 على الأسرة الجزائرية

The social repercussions of the 1912 Compulsory Conscription Law on the Algerian family

حورية جيلالي*
المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (Crasc) وهران (الجزائر).
البريد الالكتروني: djilali.houria76@outlook.fr

تاريخ الإيداع	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2021/04/22	2021/05/03	2021/06/01

الملخص:

سنحاول من خلال هذا العمل تسليط الضوء على واقع الأسرة الجزائرية في ظل قانون التجنيد الإجباري لسنة **1912** الذي أحدث أثرا عميقا في نفوس الجزائريين مما أدى بهم الى رفض الخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي، فعلى اثر اندلاع الحرب العالمية الأولى ،تحول الجزائريون إلى دروع بشرية تصد بهم فرنسا نيران الألـــمان، فأسرعت إلى تجنيد أكثر من ثلث المليون شاب جزائري وأرسلتهم للدفاع عن أراضيها والقيام بالأعمال والأشغال التي تتطلبها مصانعها ومزارعها، في هذه الظروف ،شهدت الأسرة الجزائرية مرحلة من حالة انعدام الأمن بسبب تخوفها على أبنائها من التجنيد الإجباري على اثر اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ولإنجاز هذا العمل اعتمدنا على المنهج التاريخي في تتبع الأحداث التاريخية، بالاعتماد على عدد من العلب الأرشيفية المتواجدة على مستوى ولاية وهران، ناهيك عن عدد من الدراسات والمراجع الحديثة التي تطرقت للموضوع، ليكون العمل بهذه الصورة، وحتى نتمكن من إبراز المعاناة التي عرفتها الأسرة الجزائرية في ظل السياسة الاستعمارية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر ؛ الاستعمار الفرنسي؛ التجنيد الإجباري؛ الحرب العالمية الأولى؛ الأسرة الجزائرية.

* **المؤلف المرسل**

Abstract:

Throughout this research work, we will try to shed light on the reality of the Algerian family in light of the compulsory conscription law of 1912, which made a profound impact on the souls of Algerians, a fact that led them to refuse military service under the French flag.

After the outbreak of the First World War, the Algerians turned into human shields where France repelled with German fires; then, France rushed to recruit more than a third of a million young Algerian, sent them to defend its lands and carry out the work required by its factories and farms. In these circumstances, the Algerian family witnessed a phase of insecurity due to its fear for its citizens of compulsory conscription following the outbreak of the First World War.

To accomplish this research work, we relied on the historical method for tracking the historical events, relying on a number of archival boxes located at the level of the city of Oran so as not to mention a number of recent studies and references that have already dealt with this topic and that we can highlight the suffering that the Algerian family knew in the era of the colonial policy.

Keywords: Algeria; French colonialism; compulsory conscriptions; First World War; Algerian family.

مقدمة:

ارتكب الاستعمار الفرنسي مجموعة من الأعمال الإجرامية في حق الجزائر والجزائريين بعد إن فرض عليهم سياسات هدفت إلى القضاء على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وتحضيره للإبادة بالنار، ومن أهم هذه السياسات إقحام الجزائريين في الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945)، بعد فرض قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين، ولم يكن هذا القانون إلا نموذجا صارخا لجملة القوانين الاستثنائية التي عانت منها الجزائر طيلة سنوات الاحتلال، وكان انتهاكا صارخا للقانون الدولي والإنساني، جعلت من خلاله الشباب الجزائري حطبا للحروب التي قامت بها فرنسا، كما استغلتهم كيد عاملة رخيصة تشيد اقتصادها وتخدم مصانعها.

سنحاول من خلال هذا العمل الإجابة على عدة تساؤلات أبرزها ماهية قانون التجنيد الإجباري وانعكاساته على الأسرة الجزائرية، وما هي الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لهذا القانون على الأسرة الجزائرية وأبنائها من المجندين، لتكون محاولة منا

لإعطاء صورة لواقع الأسرة الجزائرية ومدى معاناتها خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الجزائر.

1. ظهور قانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 وظروف تطبيقه بالجزائر

1.1 مفهوم قانون التجنيد الإجباري:

هو طريقة لاختيار الرجال، وفي بعض الأحيان النساء، للخدمة العسكرية الإلزامية ويسمى أيضًا التجنيد الإلزامي أو الخدمة الوطنية، فيخدم المجندون لمدة تتراوح بين عام واحد وثلاثة أعوام استخدمت، كثير من الدول التجنيد الإجباري في وقت الحرب، وعُرف في أوروبا لأكثر من 2000 عام، وتوسعت كل من فرنسا وروسيا ودول أخرى في التجنيد الإجباري مع اندلاع الأولى كانت فرنسا قد أعدت له منذ احتلالها للجزائر، وهو قانون يتعارض مع اتفاقية لاهاي1907التي تمنع تجنيد سكان المستعمرات للأغراض العسكرية والأعمال الشاقة، علما أن اتفاقيات لاهاي عبارة عن معاهدتان دوليتان نوقشتا لأول مرة خلال مؤتمرين منفصلين للسلام عُقدا في لاهاي بهولندا؛ مؤتمر لاهاي الأول عام 1899 والثاني عام 1907 وتعتبر هاتان الاتفاقيتان علاوة على اتفاقية جنيف من أول النصوص الرسمية المنظمة لقوانين وجرائم الحرب في القانون الدولي.

2.1 ظهور قانون التجنيد الإجباري في الجزائر المستعمرة

تعود فكرة التجنيد الإجباري بالجزائر، إلى بدايات الاحتلال حيث تنبه قائد القوات الفرنسية الجنرال دي بورمون De Bourmont إلى إستراتيجية هامة وهي أن إشراك الأهالي للسيطرة على البلاد والتحكم فيها، من شأنه أن يساعد فرنسا على تحقيق أهدافها الاستعمارية ويذلل الصعوبات أمامها. لذلك عزم دي بورمون De Bourmont على إدماج هؤلاء في الجيش الفرنسي بعد أن تم تشكيل فرق عسكرية وتلقينها لتدريبات عسكرية خاصة من جهة، وسن جملة من القوانين التنظيمية من جهة أخرى (الصالح بجاوي، 2009، صفحة 33)، وسرعان ما أصبح الجزائريون أحد ركائز الجيش الفرنسي، ففي

بداية الإمبراطورية الثانية، كان حوالي 7000 مسلم جزائري يخدمون في الجيش الفرنسي، حيث شارك القناصة الجزائريون في حرب القرم (Ageron,1968 , p1123)، كما جندت فرنسا ما يزيد عن الأربعمائة (400) ألف رجل لمحاربة ألمانيا، وجهزت ثمانين ألفا من الجزائريين للعمل في المعامل الحربية الفرنسية والمعامل المدنية (المدني، 2008، صفحة 132).

وبهذا تطورت هذه الفكرة التي دار النقاش حولها عبر مشاريع عديدة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بسبب احتدام التنافس الاستعماري والعجز الكبير الذي عرفه الجيش الفرنسي، لتدخل حيز التنفيذ سنة 1907، على اثر مشروع تقدم به النائب ووزير الحرب لاحقا ميسمي Messimy سنة 1907. كانت قضية فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين من العوامل التي جعلت الجزائر تعيش جوا من الغليان الاجتماعي الخطير الذي بلغ أوجه سنة 1912 وما تلاها، لاسيما فترة الحرب العالمية الأولى (1914–1918) حيث دخل الجزائريون في حركة تحدّ ضد الإدارة الفرنسية بطرق جديدة في المقاومة.

شكل هذا المشروع محور نقاش طويل إلى غاية سنة 1912، أين أصبح تجنيد الجزائريين إجباريا في الجيش الفرنسي أمرا مقضيا، وأول معارضة رسمية للجزائريين على التجنيد كانت سنة 1891 بعدما أوفدت الحكومة الفرنسية لجنة جول فيري Jules Ferry لبحث أسباب قلق واضطراب الجزائريين في هذه المرحلة، بحث مطالب الشعب الجزائري عن طريق الاستجوابات المباشرة لأعيان الأهالي وعامتهم، وكانت هذه اللجنة قد تأسست في 17 مارس 1892، مشكلة من سبعة نواب في مجلس الشيوخ، برئاسة جول فيري Jules Ferry، لخصت أعمالها في ثمانية عشر بندا وهي التعليم، المحاكم الإسلامية، الضرائب والجبايات، إعانة الفقراء والمساكين، الملك المشاع (أرض العروشية)، تحويل الأملاك للمصلحة العامة، أخذ الجار بذنب الجار، القوانين الاستثنائية،

التجنيد الإجباري، التجنيس ،الانتخابات العامة، مجلس الشورى العام، المجلس الأعلى، النيابة الأهلية في البرلمان، المجلس الجنائي، الغابات، صلاحيات الحاكم.

لذلك اتفق كل من الدكتور محمد بن العربي النائب ببلدية الجزائر العاصمة ومحمد بن رحال من تلمسان، على تمثيل الجزائريين في وفد يتنقل إلى باريس لطرح مطالبهم الحقيقية، فاجتمعا بالعاصمة ثم أبحرا إلى فرنسا أين أجريا مناقشتهما مع اللجنة المذكورة وطرحا مطلب الأهالي الجزائريين ومن بينها رفض التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي لأسباب دينية واجتماعية (بلمسعي، 2012، صفحة74)، ومع مطلع القرن العشرين اشتد النقاش حول المشروع واشتدت معه معارضة الجزائريين له. وسرعان ما أصبح التجنيد الإجباري للجزائريين أمرا لابد منه نظرا لحاجة فرنسا الماسة للقوات، لذلك تم تشكيل لجنة حكومية باقتراح من ميسمي Messimy في نفس الرسالة التي عرض فيها مشروعه حول التجنيد سنة 1907 حول بدراسة السبل المثلى لتجنيد الجزائريين بالصيغة الإجبارية، مع مراعاة المصلحة العليا لفرنسا والجزائر الفرنسية، وبدأت هذه اللجنة أعمالها في أكتوبر 1907 حيث زارت العديد من المدن الجزائرية ثم تونس والسلطات العسكرية بالجزائر والأهالي الجزائريين، ورؤساء البلديات والإدارات الجزائرية والاستعمارية، وبعد أن قامت باستجواب كل الجهات المذكورة سلمت التقرير إلى وزارة الحربية في مارس 1908، وكانت نتائجها كما ورد في رسالة السيد ميسمي إلى مدير جريدة La Algérienne Dépêche بتاريخ 24 أكتوبر 1908، وتم تقديم الصيغة التي ينبغي أن يتم التجنيد الإجباري للأهالي على أساسها:

1/ يتم التجنيد في البداية بنسبة ضئيلة عن طريق القرعة بين الشباب الذين يتم احصاؤهم سنويا.

2/ يتم وضع المجندين من الأهالي في فرق خاصة.

3/ السماح بمبدأ التعويض و كذلك الإعفاء للابن الأكبر الذي يكفل عائلته وأهله.

4/ تقديم منح للمجندين عند نهاية الخدمة.

5/ سن التجنيد هو تسعة عشر(19) و لمدة ثلاث سنوات.

كما قررت هذه اللجنة توفير وظائف للمسرحين من الجندية، وتحسين الظروف الخاصة بهم كالتخفيف من قانون الأهالي والمحاكم الرادعة، بالإضافة إلى ضرورة مسايرة ذهنية الأهالي وضرورة إيجاد الصيغة التي تتم بها العملية.

وهكذا فقد تقرر التجنيد الإجباري منذ 1907، ولم يبق سوى التفكير في الصيغة المثلى لتطبيقه، وكانت النتائج التي توصلت إليها اللجنة قد رسمت المعالم الرئيسية لمرسوم 3 فبراير 1912على الخصوص حيث اتخذ البرلمان الفرنسي في بهذا التاريخ قرار إجبار الجزائريين على المشاركة في الجيش الفرنسي، بصفتهم رعايا فرنسيين بغض النظر عن رفضهم له (بن العقون، 1984، صفحة 34)، وكانت السياسة الفرنسية بعد هذا قد وضعت مصلحة فرنسا فوق كل اعتبار (بلمسعي، 2012، صفحة 25)، حيث جاء مشروع التجنيد الإجباري خصيصا لاستنفاد الطاقات البشرية المتبقية عن سياسة الإبادة والتشريد والنفي.

هكذا اندلعت الحرب العالمية الأولى والجزائر في وضعية متدهورة جدا، وتحول المجندون الجزائريون إلى دروع بشرية تصد بهم فرنسا نيران الألـــمان، خصوصا وأنها كانت تشكو من نقص ديموغرافي منذ بداية القرن العشرين، وكانت قد سارعت إلى تجنيد أكثر من ثلث مليون شاب جزائري وأرسلتهم للدفاع عن أراضيها والقيام بالأعمال والأشغال التي تتطلبها مصانعها ومزارعها. نشر قانون 3 فبراير 1912 في الجريدة الرسمية Le Mobacher يوم السبت 2 مارس 1912، وكان يحتوي على ثلاثين بندا، مقسمة إلى ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول : خاص بالأحكام العامة للتجنيد بصيغة الانضمام الإرادي وإعادة الانضمام.

القسم الثاني: فيه تأكيد على الأحكام الواردة في سابقه.

القسم الثالث: يشمل ثلاثة وعشرون بندا(23)، تشمل أحكام عامة.

3.1 سير عملية التجنيد

تتم عملية التجنيد بعد جمع الشبان الذين تم إحصاؤهم، وإجراء عملية القرعة لاقتطاع العدد المحدد، وللمجند حق إيجاد بديل عنه شرط أن يكون قادرا على تأدية الخدمة، والذي لا يلتحق بالجيش في مدة تجاوزت الثلاثين يوما يعتبر متمردا، كما أكد المرسوم على أن الجزائريين سوف يحظون بنفس المعاملة التي يتعامل بها الجندي المنظم إراديا، ولهم الحق في منحة تقدر بـــ 250 فرنك، مع منح المجندين القدامى عدة امتيازات (بلحاج، 2005، صفحة 40).

كانت فرنسا تهدف من خلال تطبيق هذا المشروع إلى تدعيم قوات الجيش الفرنسي بالأهالي الذين عرفت عنهم الشجاعة و الصبر،(بجاوي، 2009، صفحة 426) إلى جانب تفريغ البلاد من طاقاتها الشابة حتى تأمن شر انتفاضة شعبية محتملة على غرار ما حدث سنة 1871 ، على اثر الهزيمة الفرنسية أمام بروسيا (سليمان نوار ونعنجي، 1973، صفحة 300-302).

نشير هنا إلى أنه بعد صدور مرسوم القانون ظهرت معارضة شديدة من طرف أساتذة القانون حيث أكدوا أن مرسوم 3 فبراير 1912 ، يتعارض مع القانون الفرنسي في عدة نقاط وهي أنه لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يصدر ما من شأنه أن يجر الدولة في أعباء مالية دون مصادقة البرلمان، ومجلس الشيوخ على ذلك، والمادة الثامنة من القانون الدستوري الصادر في 24 فبراير 1875 لا تدع مجالا للشك "فأي إلزامية قانونية تتطلب مصاريف مالية يجب أن يصادق عليها أولا من طرف السلطة التشريعية" (بلحاج، 2005، صفحة 41).

2. واقع الأسرة الجزائرية في ظل قانون التجنيد الإجباري

تميزت الأسرة الجزائرية كباقي الأسر العربية والإسلامية بالترابط والتكاتف والتلاحم بين أفرادها، وكانت تشكل أساس المجتمع الجزائري، لذلك أيقن المستعمر الغاشم أن تحطيمها وتفكيكها سيمكنه من السيطرة على كل المجتمع، فاستعمل لأجل ذلك مختلف الأساليب السياسية وعلى جميع المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، الأمر الذي زاد من تمسك الأسرة الجزائرية بمقوماتها ومعاييرها وقواعدها الاجتماعية (نقاز، 2006، صفحة 179).

هذا وقد تميزت الظروف التي كان يعيشها الشعب الجزائري ككل، في ظل القوانين الاستعمارية، وعلى رأسها قانون التجنيد الإجباري، بالبعد عن شروط الحياة العادية، مع انعدام الأمن والاستقرار والنظافة، الأمر الذي ساعد على تفشي الأمراض والأوبئة والمشاكل الاجتماعية.

1.2 الأوضاع الاجتماعية للأسرة الجزائرية في ظل قانون التجنيد الإجباري

اعترف الساسة الفرنسيون أنفسهم من خلال التقارير التي كانوا يزودون بها حكومتهم خلال الحرب، أن الأسر الجزائرية أصبحت تعاني من فقر كبير ومحرومة من أبسط الضروريات، ومع ذلك فقد فرضت على الجزائريين ضرائب عديدة أثقلت كاهلهم، حتى وصل الأمر عند الكثير منهم إلى بيع ما تبقى لهم من أملاك وأثاث لدفع ضرائب الحرب المسلطة عليهم، ولم يراع الفرنسيون أحوال الأهالي وفقرهم، فكانت حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي جمعتها الإدارة الفرنسية تفوق الـ50 مليون فرنك فرنسي في كل سنة في الفترة 1913 -1919.

ومن جهة أخرى فقد عملت فرنسا على إغراء الشباب الجزائري وخصوصا بالاندماج في مظاهر المدينة الصناعية وتحسين ظروف حياتهم من خلال الاحتكاك بالفرنسيين، مما أدى إلى انخراط قسم من الجزائريين في الجيش الفرنسي بالإضافة الى

سلخ أعداد من الجزائريين عن مجتمعهم ودفعهم إلى العمل لدى الفرنسيين (طلاس، 1974، صفحة 73).

وكان من نتائج ذلك على الأسرة الجزائرية أن تدهورت أحوالها المعيشية والصحية، وتعرضت للمجاعات من جراء الجفاف، وعانت من الفقر والبؤس والبطالة، وارتفاع الأسعار، وندرة الـــمواد الزراعية، وفقدانها لمعيليها من الشباب الذين جندتهم فرنسا في سبيل حماية ترابها وشعبها من الاجتياح الألماني، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في عدد السكان، هذا إلى جانب بروز فئة المعوزين ولاسيما بعد تراجع الفئة الثرية الجزائرية وافتقارها حيث أصبح المجتمع الجزائري وحيدا يجابه مشاكله بنفسه في غياب المؤسسات المحلية ذات الطابع الاجتماعي والديني، وكانت النتيجة استفحال ظاهرة الفقر وبروز شريحة الفقراء والمساكين والبطالين في المدن والأرياف، وأصبحت هذه الظاهرة عامة في المجتمع الجزائري، فمن مجموع 3000 ساكن نجد 500 يعانون من الفقر، مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة وارتفاع الوفيات بسبب فقر الغذاء الذي ركز على الخبز اليابس إن وجد، وبعض الأعشاب الطبيعية التي تنمو تلقائيا إلى جانب بعض الخضر الموسمية.

ومن جهة أخرى توضح العديد من التقارير الفرنسية وعرائض الجزائريين أن الكثير من أبناء الجزائريين البالغين سن التجنيد كانوا أرباب عائلات لأن المجتمع الجزائري عرف كغيره من المجتمعات العربية بالزواج المبكر، وبالتالي فالتجنيد يحرم الأسر من الجزائرية من عائلها ويتركها للواقع الاقتصادي الصعب وهو ما يعرضها لخطر الفقر والفاقة والضياع وفقدان الاستقرار، وفي هذا الشأن قامت La revue indigène بدراسة ميدانية هامة نشرت سنة 1908 حيث وضحت الإحصائيات نسبة الشباب المجندين أصحاب العائلات ما بين سن 18 و 2 سنة وهي :

- نسبة الشباب المتزوجين في سن 18 وهي 26.9 %.

– نسبة الشباب المتزوجين في سن 19 وهي 34.9%.

– نسبة الشباب المتزوجين في سن العشرين وهي 43.9%.

وتبين هذه الإحصائيات العدد الكبير للعائلات التي يمكن أن تفقد مصدر رزقها بأخذ أربابها إلى الجندية.

فالأسرة الجزائرية في هذه الظروف عانت من التفتت بسبب تجنيد أبنائها، وفقدان العديد منهم خلال الحرب، وكان أسر الزوج المجند أو مقتله يفرض على عاتق المرأة مسؤولية التكفل بالأولاد وكل الأعباء العائلية والاجتماعية، لتوفير القوت اليومي وتربية الأولاد. ومن جهة أخرى فنتيجة لاحتكاكهم بالفرنسيين في فرنسا وأثناء الحروب، فقد انغمس الكثير من المجندين الجزائريين في مهاوي السقوط الاجتماعي والأخلاقي، وانتشرت بين أوساطهم عدة آفات كشرب الخمر، وانتشرت بينهم عدة أمراض كالسل والزهري، ومنهم من انقطعت الصلة بينهم وبين ذويهم، ومنهم من جاء بهذه الآفات إلى أسرته لينشر بينها هذا الانحطاط الأخلاقي والصحي والديني، ولولا المساعي الجبارة التي قامت بها الأحزاب الوطنية الجزائرية من خلال التوعية في المجال السياسي وجهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الميدان الديني والثقافي لضاعت مقومات الأمة والأسرة الجزائرية (بلمسعي، 2012، صفحة 45).

2.2 الوضع الأمني للأسرة الجزائرية في ظل قانون التجنيد الإجباري 1912

بمجرد أن وافق المجلس الوطني الفرنسي في فيفري 1912م على قانون التجنيد الإجباري، حتى اضطربت لذلك الجزائر، فانتشرت المظاهرات والعنف والاغتيالات مما اضطر الفرنسيين إلى إرسال النجدة كاحتياط ضد إمكانية حدوث الثورة، ومنها فرقتين عسكريتين والمدافع إلى وهران.

أما عن ردود الأفعال التي اتخذت شكلا عنيفا ، فمنها ظهور حوادث في ندرومة حيث تظاهر ألاف من الجزائريين، واصطدموا مع قوات الأمن في عدة مواجهات، وهكذا

أثار صدور هذا القانون الإجباري التعسفي عام 1912 سخط الجزائريين واستنكارهم لهذا الاستبداد الجديد، حتى أن بعضهم قال: "إن فرنسا إن كانت قد أخذت من أموالنا فلن تستطيع أن تأخذ من أبنائنا" (Meynier,1981, p 158).

بلغ عدد الجزائريين الذين أقحموا في الحرب العالمية الأولى 177000 من الجنود، 75000 من العمال، وبلغ عدد القتلى 56000 والجرحى 82000 ، لتشكل الجزائر بذلك دعامة بشرية لقوى الحلفاء، وصارت معظم الأسر التي جند أبناؤها غير مستقرة ويسودها شعور باللاأمن، ومتخوفة على مصير بقية أبنائها، ومن نتائج هذه الحرب ومن طول مدتها، لقد كان هذا التجنيد الإجباري ينتزع هذا الجزائري من عاداته ومصالحه ونسائه اللائي يحرسهن بكثير من الغيرة... ويشكل حملا جديدا يؤثر فيه سلبا (قداش، 1985، صفحة 259)، وكانت فرنسا قد عملت على استغلال الطاقات البشرية الجزائرية استغلالا فاحشا منذ اندلاع الحرب، ودون مراعاة الجانب الإنساني من حيث صحة وقدرات الفرد الجزائري، ومراعاة إمكانيات تحمله لأعباء الحرب وأهوالها، والواقع أنه لم يكن هناك من يرغب في الانضمام إلى صفوف الجيش الفرنسي، بل كان الأهالي مجبرين ومدفوعين إلى ذلك دفعا من قبل أعوان الاستعمار، تحت شعار آداء الخدمة العسكرية الإجبارية تارة والتطوع من أجل الدفاع عن فرنسا تارة أخرى.

غير أن الجزائريين عبروا عن رفضهم للتجنيد الإجباري بأشكال وصيغ متعددة وهي الشغب في الشوارع ، العرائض والوفود المختلفة، وكلها كانت مؤيدة وموجهة بحملة دعائية عنيفة قامت بها الصحف الوطنية، وكانت الثورات الشعبية أكبر دليل على رفض الشعب الجزائري لهذا القانون، حيث اندلعت عدة ثورات هنا وهناك، كما هو الحال بالنسبة لثورة بني شقران سنة 1941 بمعسكر التي اندلعت بسبب معاناة السكان من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن عملية تجنيد أبناء المنطقة، وثورة الأوراس سنة 1916، التي جاءت رفضا لهذا القانون أيضا.

كما أن العديد من الجزائريين اشتكوا من أن هذا القانون كان جائرا وغير عادل، لأنه في أغلب الأحيان يمس الفقراء فقط، لأن القانون نص على إمكانية تعويض المجند بآخر قادر على آداء الخدمة العسكرية، وبالتالي كان الأغنياء يدفعون للفقراء مقابلا ماليا للنيابة عنهم، الأمر الذي زاد في الفوارق الاجتماعية (بلحاج، 2005، صفحة 78).

3.2 الآثار النفسية:

ترك التجنيد الإجباري الفرنسي عدة آثار نفسية على الجزائريين، فقد تعرض العديد من المجندين إلى صدمات نفسية بسبب تعرضهم للأخطار المفاجئة بالإضافة إلى رؤية مشاهد مفزعة، ومعاناتهم من الضغط النفسي الذي يتجاوز قدرة المجند على التحمل والعودة إلى حالة التوازن الدائم، إلى جانب معاناة الكثير منهم من القلق النفسي (عباس، 2007، صفحة 68)، لاسيما وأن هؤلاء المجندون كانوا قد تركوا عائلاتهم دون معيل ودون أية حماية، ودون سند واتجهوا لخدمة الجيش الفرنسي، الأمر الذي زاد في الضغط على نفسيتهم بسبب عدم اطمئنانهم على أسرهم، وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية عمدت السلطات الاستعمارية إلى تجنيد الجزائريين، حيث شملت الاستدعاءات العديد من أرباب الأسر ذوي الخمسة أطفال، وظلت عمليات التجنيد مستمرة طيلة الحرب العالمية الثانية، ولم يتم تسريحهم إلا مع نهاية الحرب (أوعامري، 2013، صفحة 35)، وحاول الكثير منهم التهرب من الخدمة العسكرية باستخدام عدة أساليب، ولعل أفضل مثال على ذلك محاولة شباب من بلدية ندرومة بالقطاع الوهراني بالغرب الجزائري الحصول على الإعفاء بادعاء مرض التبول، ويوضح التقرير الخاص بالدرك الفرنسي الطريقة التي كانوا يتبعونها قبل ادعاء المرض، حيث يخبر المجند أفراد عائلته بأن يصرحوا في حالة التحقيق معهم بأنه كان مريضا منذ طفولته، ويعاني من التبول اللاإرادي. (مركز الأرشيف لولاية وهران، العلبة رقم 4480، تقرير يوم 1940/04/22).

ومما زاد في قلق واضطراب جل الأسر الجزائرية المعارضة للتجنيد، هو لجوء أبنائها إلى الاختفاء، حيث ذكرت جريدة La DépêcheAlgérienne" أن كثيرا من الشباب غابوا وفروا إلى مناطق أخرى... إنهم شبه موجودين، فهم يغيرون أسماءهم، ويعلنون عن سن غير سنهم... وبالتالي سيكون من الصعب جدا إيجاده منذ إصدار قانون التجنيد الإجباري" (المقال كتبه Albin Rozet بتاريخ 1909/0/27). وحسب شهادة أحد المجندين القدامى من الجزائريين، فقد تم اعتقاله من منزله، وأمام أعين أفراد أسرته، وهو معصوب العينين، ويذكر صاحب الشهادة أن هذه الصورة لم تفارق عينيه منذ سنة 1959، ولم يفق من هذا الكابوس إلا بعد مرور ثلاث سنوات، أمضاها بين القوات الفرنسية، مع تركيزه على عدم المساواة بين الجنود الجزائريين والفرنسيين، حيث عومل الجزائريون بطريقة مهينة، وخصصت لهم المهام الشاقة وتنظيف المراحيض (الخبر اليومي، 2012/10/40)، وغسل الملابس والأفرشة والطبخ فيما يهتم الفرنسيون بالتدريبات فقط، هذا ناهيك عن عدم المساواة في المعاشات، لذلك فقد شبه الشباب الجزائري سنوات الخدمة العسكرية بسنوات الجمر، وكانت عقوبة الرمي بالرصاص تطبق في حق أولئك الذين رفضوا الالتحاق بالجيش، أو الذين حاولوا الهروب من الثكنات جراء التعذيب الوحشي الذي كانوا يلقونه.

ومن جانب آخر فان التمييز بين المجندين كان صارخا، وكانت عقدة التعالي عند المجندين الفرنسيين تحول دون المساواة بينهم حتى في أخطر المهام كالدفاع عن الجمهورية الفرنسية، ومن ذلك أن الكولونيل "هاملان" Hamelin تقدم بمشروع يتضمن ثلاث نقاط هي:

- الضباط المسلمون لا يكونون إلا قادة الفرق الخاصة بالأهالي.
- ترقية الضباط من الأهالي المسلمين لا تكون إلا عن طريق الاختيار.

– القيادة تكون دائما للضابط الفرنسي في حالة وجود ضابط أو ضباط من الأهالي الجزائريين من نفس الرتبة (Ageron, 1968, p1123).

وهذا ما زاد في شعور الشباب المجند من الجزائريين بالمهانة والظلم وفي نفس الوقت تزايد تخوف الأسر الجزائرية وقلقها على أبنائها من إمكانية تجنيدهم من جديد.

4.2 الهجرة

لعل من الآثار الاجتماعية للتجنيد الإجباري للجزائريين ظاهرة الهجرة وما خلفته وسط المجتمع الجزائري، حيث يعتبر هذا القانون السبب الرئيس لهذه الهجرة، التي أدت إلى إحداث نزيف بشري حاد، مما أضعف حركة المقاومات وسهل تجسيد مشروع الحلم الاستيطاني الأوربي في الجزائر، حيث تضاعف عدد السكان الأوربيين بالجزائر بشكل كبير.

فقد كان أبرز مظهر لمعارضة الجزائريين للتجنيد في مرحلة (1908–1912) هو الهجرة، حيث يميز معظم المؤرخين والباحثين بين مرحلتين بارزتين للهجرة الجزائرية، وهما مرحلة (1830–1907) التي كانت نتيجة الاحتلال الفرنسي، والسياسة الاستعمارية المجحفة في حق الأهالي، الذين كانوا رعايا ليس لهم كامل الحريات المدنية والسياسية، مثل الفرنسيين والأوربيين المستوطنين (Marchand,1912 , p90)، ومرحلة (1907–1912)، حيث عرفت سنة 1907 قبول السلطات الفرنسية لمشروع ميسمي الخاص بالتجنيد الإجباري، فلم يجد الكثير من الجزائريين من حل سوى الهجرة إلى الخارج (قبايلي، 2010، صفحة 286).

وهكذا وجدت العديد من الأسر الجزائرية أن الحل الوحيد أمام هذا الوضع هو الهجرة إلى خارج البلاد دون عودة، كما هو الحال بالنسبة لأهالي مدينة تلمسان بالغرب الجزائري، وضواحيها، حيث انطلقت الهجرة إلى سوريا، بحيث كانت الأسر الجزائرية تبيع كل أملاكها لتغطية تكاليف السفر، وسرعان ما عمت الهجرة مختلف مناطق الجزائر،

كما أن عمليات الإحصاء للتجنيد قد نشرت الاضطراب والقلق وسط الأسر الجزائرية، التي أدركت أن قرار التجنيد سيطبق لا محالة، وسجلت سنة 1910 هجرة حادة للجزائريين، وقد ورد في تقرير رسمي للحاكم العام بضواحي البرج وسطيف، أنه رحلت حوالي 80 عائلة بسبب الأوضاع الاجتماعية المزرية والقوانين الاستثنائية المجحفة وعلى رأسها التجنيد الإجباري (Ageron,1968, p1082)، وكان المستوطنون الأوربيون يشجعون هؤلاء الجزائريين على الهجرة كي يتخلوا عن أراضيهم مقابل أثمان جد قليلة، ليهاجروا تاركين وراءهم أرض أجدادهم التي عاشوا فيها طويلا، ولم يترددوا رجالا ونساء وأطفالا في التوجه نحو سوريا (بلحاج، 2015، صفحة 353).

هكذا وفي هذا الظرف المضطرب راح أكثر الشباب يتحدث عن مغادرة البلاد هروبا من التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي، فغدت البلاد كلها تعيش حالة من الاضطراب لاسيما وأنه لوحظ بأن الجنود المسرحين كانوا مستهزئون بالقيم الإسلامية، ويستبيحون شرب الخمر ويتجاوزون عن صيام شهر رمضان المعظم ،فصارت سيرتهم محل انتقاد العام و الخاص.

3.خاتمة

ساهمت الحرب العالمية الأولى وقانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 في إدخال الجزائريين عهدا جديدا تميز بانقلاب جذري في وسائل النضال ضد السياسة الفرنسية وأحدثت نوعا من اليقظة والصحوة بين صفوفهم. (السعيد، 2008، صفحة 14) كما خلف هذا القانون عدة آثار تجسد في مجملها الانتهاكات الصارخة التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية في حق المجتمع الجزائري عامة والأسرة خاصة، انطلاقا من حرمان شبابها حرية الاختيار، وآثار سياسية يمكن القول بأنها عكست تبلور الوعي السياسي لدى الجزائريين، بعد اقتناعهم أن إصلاحات فرنسا المزعومة من 1908 إلى 1919 ما هي إلا ذر للرماد على العيون، فبدأت الجزائر لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى تتطلع إلى

مستقبل أفضل عن طريق النشاط السياسي الذي تركز خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية على الأحزاب والجمعيات وغيرها مع التركيز على التربية السياسية والتوعية الثقافية للمجتمع، وعلى تقديم عدة مطالب ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي، وستعمل فرنسا عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى أيضا على تجنيد الجزائريين، ليكون لذلك انعكاسات ستظهر ثمارها عند اندلاع الثورة التحريرية، غير أن معاناة الأسرة الجزائرية ستتواصل لتكون دافعا قويا لها لشحن أبنائها نحو مواجهة المستعمر والثورة عليه.

مع هذا ورغم كل ما عانته الأسرة الجزائرية من مشاكل، فقد شكلت مصدر القوة المادية والمعنوية للمجتمع الجزائري وستعمل على الصمود لمواجهة الأساليب الاستعمارية، وهو ما سنشهده من خلال دعمها الشديد للثورة الجزائرية ومشاركة كل أفرادها من نساء وأطفال ورجال في دعم الثورة المسلحة سواء في الأرياف أو المدن.

5. قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أوعامري، مصطفى. (2013). *المقاومة السياسية بالقطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)*. دار القدس العربي.

بجاوي، محمد الصالح. (2009). *متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830-1918)*. *ط1*. دار القصبة للنشر، الجزائر.

بلحاج ناصر. (2005). *مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1916)*. جامعة بوزريعة، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ.

بلمسعي مسعودة. (2013). *التجنيد الإجباري الفرنسي وآثاره على الجزائريين*، جامعة بسكرة.

بن العقون، عبد الرحمن بن ابراهيم. (1984). *الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920-1936)*، الجزء الأول، (الطبعة الأولى)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

السعيد عقيب. (2008). *دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955-1962*، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر.

سليمان نوار، عبد العزيز ونعنجي، عبد المجيد. (1973). *التاريخ المعاصر، أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى*، (الطبعة الأولى)، دار النهضة، بيروت.

طلاس، مصطفى. (1974). *الثورة الجزائرية*، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

عباس، فرحات. (2007). *الشباب الجزائري*، ترجمة أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر.

قداش، محفوظ. (1985). *جزائر الجزائريين*، تاريخ الجزائر (1830–1954)، منشورات ANEP، ص 259.

المدني، أحمد توفيق. (2008). *هذه هي الجزائر*، دار البصائر، الجزائر.

بلحاج، ناصر. (2015). الهجرة كمظهر من مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي فيما بين (1908–1912)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، العدد 34 ،65–80.

شرايطية، مريم. (2012). *محاربون جزائريون قدامى يروون مأساة عمرها أكثر من 60 سنة*، جريدة الخبر اليومي، العدد 6855 ،19–20

قبايلي، هواري. (2010). حركية الهجرة بين الجزائر وفرنسا 1830–1962، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 5 / ديسمبر، ص ص 270–289

نقاز، سيد أحمد. (2006). الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي، المصادر، العدد13، السداسي الأول ،165 –180

المراجع باللغة الفرنسية

Ageron C. R, (1968*), Les Algériens musulmans et la France(1871-1919)*,tome 2, presses universitaire de France, Paris, France.

Meynier G.,(1981*), l'Algérie révélée ,La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siécle*, préface de Pierre Vidal-Naquet ,Genève, librairie Droz.

Direction des archives de la wilaya d'Oran, boite n 4480,rapport du 22 avril 1940.

La Dépêche Algérienne, 1909, Albert Rozet, La conscription des indigènes, N8582, 27/01/1909.

Marchand. H, L'Exode des Musulmans Algériens, Questions Diplomatiques et Coloniales, N33, janvier 1912, P90-100.